

تقرير حقوق الإنسان في ليبيا لعام 2017

ملخص تنفيذي

ليبيا دولة ديمقراطية برلمانية لها إعلان دستوري مؤقت يسمح بممارسة طائفة واسعة من الحقوق السياسية والمدنية، والقضائية. انتخب المواطنون مجلس النواب ومقره في طبرق في انتخابات حرة ونزيهة في يونيو 2014. وأسفر الاتفاق السياسي الليبي الموقع من طرف أعضاء الحوار السياسي الليبي الذي رعته الأمم المتحدة في ديسمبر 2015 وصادق عليه مجلس النواب في يناير 2016 عن إنشاء المجلس الرئاسي التابع لحكومة وفاق وطني الذي حظي باعتراف دولي ويرأسه رئيس الوزراء فايز السراج. واتخذ المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني من طرابلس مقراً له في مارس 2016. وفي شهر أغسطس 2016 قامت مجموعة من أعضاء مجلس النواب ضمن النصاب القانوني بالتصويت ضد تشكيل الحكومة المقترحة مما حدّ من فعالية الحكومة. غير أنّ الوزراء المقترحين استلموا مهام وزاراتهم على سبيل التفويض. كما قامت لجنة صياغة الدستور المنتخبة بالانتهاء من صياغة مسودة مشروع الدستور الذي ظلّ محلّ جدل.

كما تظلّ سيطرة الحكومة بشكل فعال على القوات الأمنية محدودة.

واستمر الصراع طوال العام بين القوات الموالية للحكومة ومختلف الأطراف غير الحكومية. وواصل "الجيش الوطني الليبي" بقيادة الجنرال خليفة حفتر عملياته في الشرق. وقامت بعض المجموعات المسلحة المنفلتة بملء الفراغ الأمني في مختلف أرجاء البلاد، بالرغم من أنّ العديد منها في الغرب تعتبر نفسها موالية للحكومة. واحتفظ تنظيم الدولة (داعش) بتواجد محدود بالأساس في المنطقة وسطى الصحراوية، ومناطق جنوب سرت، وبعض المناطق الحضرية على طول الساحل الغربي. كما تنتشط مجموعات متطرفة أخرى في البلاد، وخصوصاً في مدن بنغازي، ودرنة وما جاورهما وفي الجنوب الغربي.

وشملت أهمّ مشاكل حقوق الإنسان عمليات القتل التعسفي وغير المشروع بما في ذلك السياسيين ونشطاء المجتمع المدني التي قامت بها الجماعات المسلحة المنفلتة وكذلك الميليشيات المرتبطة بالحكومة؛ والهجمات الإرهابية الدامية التي شنّها تنظيم الدولة (داعش) وأدت إلى ضحايا في صفوف المدنيين؛ وعمليات الاختفاء القسري؛ وجرائم التعذيب التي تقوم بها عناصر مسلحة من كلّ الأطراف؛ والتي كان بعضها خارج سيطرة الحكومة؛ وعمليات الإيقاف والاعتقال التعسفي؛ والسجناء السياسيين الذين تعقلهم جهات غير حكومية؛ وانتهاك الحرمات والتي تقوم بها أيضاً جهات غير حكومية؛ والقيود المفروضة على

حرية التعبير وحرية الصحافة، بما في ذلك العنف ضدّ الصحفيين والمؤلفين وتجريم التعبير عن الرأي السياسي؛ والفساد؛ والاتجار بالبشر؛ وتجريم الميول الجنسية؛ وانتهاك حقوق العمال بما في ذلك السخرة.

وكان الإفلات من العقاب مشكلة خطيرة وواسعة الانتشار. واتخذت الحكومة خطوات محدودة للتحقيق في الانتهاكات، ولكن القيود المفروضة على بسط سيطرتها ومواردها قللت من قدرتها على مقاضاة ومعاقبة من ارتكبوا الانتهاكات. ولم تقم قوات الأمن الخارجة عن سيطرة الحكومة – بما في ذلك الجماعات المسلحة في الغرب وقوات الجيش الوطني الليبي في الشرق - بالتحقيق بشكل كاف في مزاعم موثوقة بوجود عمليات قتل وغيرها من التجاوزات وسوء السلوك من قِبَل أفرادها. وأدى التهيب من قبل الأطراف المسلحة إلى شل حركة المنظومة القضائية، ممّا أعاق التحقيق مع الأشخاص الذين يُعتقد أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان ومن ثمّ مقاضاتهم، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة في حق شخصيات عامة ومدافعين عن حقوق الإنسان.

القسم الأول: احترام كرامة الفرد بما في ذلك عدم تعريضه إلى ما يلي:

أ. الحرمان التعسفي من الحياة وغيرها من عمليات القتل خارج القانون أو بدوافع سياسية

أفادت تقارير عديدة أنّ ميليشيات موالية لحكومة الوفاق الوطني وأخرى مناوئة لها، ووحدات الجيش الوطني وعناصر تنظيم داعش وغيرهم من الجماعات المتطرفة قد ارتكبت أعمال قتل تعسفية أو غير قانونية. كما حالت التحالفات، المؤقتة في بعض الأحيان، بين الحكومة والميليشيات التي لا تتبع الدولة، والضباط السابقون أو الحاليون في القوات المسلحة المشاركون في حملات خارج القانون دون إمكانية التأكد من دور الحكومة. في الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة. وفي غياب جهاز قضائي وأمني فعّال، لا يزال الجناة مجهولين، وتظلّ معظم تلك الجرائم دون عقاب.

وأشارت تقارير أنّ تنظيمات متطرفة وإرهابية لعبت دورا بارزا في عمليات الاستهداف بالقتل والخطف والتفجيرات الانتحارية التي تُرتكب ضدّ المسؤولين الحكوميين والمدنيين على حدّ سواء. وقد تكون جماعات إجرامية أو عناصر مسلحة مرتبطة سواء بالحكومة أو معارضيها قد قامت بتنفيذ عمليات أخرى. وكثيرا ما تسبّب إطلاق النار والغارات الجوية، والذخائر غير المتفجرة في مقتل العشرات من الأشخاص خلال العام.

تمكّنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من توثيق نحو (278) إصابة بين المدنيين. وتسببت الغارات الجوية في أكبر عدد من الوفيات، في حين تسبّب القصف في إصابة معظم الضحايا. وعلى سبيل المثال أفادت بعثة

الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في يوم 4 يوليو أنّ القصف الذي استهدف شاطئاً في طرابلس أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ستة آخرين جميعهم من نفس العائلة.

قام عناصر تنظيم داعش أيضا بعمليات قتل عديدة خارج نطاق القضاء ضدّ العسكريين. وفي 4 أكتوبر قام انتحاري من تنظيم داعش بتفجير مجمع المحاكم في مصراتة ممّا أسفر عن مقتل أربعة أشخاص.

وزعمت تقارير المجتمع المدني ووسائل الإعلام أنّ الجماعات المسلحة الموالية لحكومة الوفاق الوطني والمليشيات المناهضة لها، والمليشيات غير الموالية على حدّ سواء، قامت بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات العشوائية على المدنيين والخطف والتعذيب وحرق المنازل، والطرّد القسري على أساس المعتقد السياسي أو الانتماء القبلي. وفي شهر فبراير أفادت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أنّ طفلاً لقي مصرعه بطلق ناري من طرف أفراد جماعة مسلحة عندما أخفقت السيارة التي كان يقودها في التوقف وبالتالي تمّ إطلاق النار عليها عند نقطة تفتيش في زوارة.

وأفادت تقارير عن قتل المعتقلين من قبل أطراف متعددة. وفي 1 أبريل، تم إحضار جثة رجل ألقى القبض عليه من قبل مركز شرطة العروبة في بنغازي في اليوم السابق إلى مركز بنغازي الطبي مصاباً بطلق ناري، وكسر في الضلوع وكدمات. وفي 4 سبتمبر، قُتل شخص محتجز عُمره 26 عاماً تابع لمجلس شورى مجاهدي درنة وهو في السجن.

ب. الاختفاء

ارتكبت القوات الموالية للحكومية والجماعات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الحكومة عدداً غير معروف من جرائم الاختفاء القسري. ولم تبذل الحكومة سوى جهود ضئيلة للحيلولة دون وقوع عمليات الاختفاء القسري أو التحقيق فيها أو معاقبة مرتكبيها.

وكانت عمليات الخطف شائعة طوال العام. ففي شهر نوفمبر، دانت منظمة الصحة العالمية هجوماً على المرافق الصحية وموظفي الرعاية الصحية في سبها واختطاف طبيب من إحدى المراكز الطبية. وفي شهر نوفمبر أيضاً تمّ اختطاف أربعة رعايا أتراك من محطة توليد الطاقة في أوباري من طرف جماعة مسلحة مجهولة.

ويظل الناشط جابر زين ومقرّه في طرابلس رهن الاعتقال بعد أن اختطفته جماعة مسلحة مرتبطة بوزارة الداخلية التابعة لحكومة الوفاق الوطني في سبتمبر 2016. وتظل حالات اختفاء كثيرة وقعت خلال نظام

القذافي، وأخرى خلال ثورة 2011، دون حلّ. وبسبب استمرار النزاع، لم يسفر النظام القضائي الضعيف، والغموض القانوني بشأن العفو عن القوات الثورية، والتقدم البطيء الذي أحرزته اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة، وسلطات إنفاذ القانون، والسلطة القضائية، عن أي تقدم ملموس في حل القضايا البارزة المبلغ عنها بين 2013 ونهاية العام.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية وغير الإنسانية أو المهنية

يحظر الإعلان الدستوري وتشريعات ما بعد الثورة مثل هذه الممارسات، غير أنّ تقاريراً موثوقة تفيد بأنّ أفراداً يديرون سجوناً حكومية أو مراكز احتجاز خارج سيطرة الحكومة على حدّ سواء قاموا بتعذيب السجناء. واستمرّت الحكومة في مرّات عديدة خلال السنة ونظراً لافتقارها للموارد والقدرات، في الاعتماد على الميليشيات لإدارة مرافق السجون التابعة لها. وعلاوة على ذلك، فإنّ الميليشيات، وليست الشرطة، هي من تقوم بالاعتقالات في معظم الحالات. بحسب منظمة هويمن رايتس ووتش، تقوم الميليشيات، حسب تقديرها، باحتجاز المعتقلين قبل وضعهم في مرافق الاحتجاز الرسمية. وفي حين أنّ الشرطة القضائية تسيطر على العديد من المرافق، فإنّ إدارة عدد آخر من السجون أو مراكز الاحتجاز تبقى تحت السيطرة الجزئية أو الكاملة للجماعات المسلّحة خارج القانون. واختلفت معاملة النزلاء من مرفق إلى آخر، وعادة ما تكون المعاملة أسوأ عند القبض على الأشخاص. وشملت الانتهاكات المبلّغ عنها الضرب بالأحزمة والعصي والخرطوم والبنادق والصعق بالكهرباء والحرق بالماء الساخن والمعادن الساخنة أو السجائر، علاوة عن عمليات الإعدام الوهمية والتعليق في القضبان المعدنية، والاعتصاب. ويظلّ المدى الكامل لسوء المعاملة على يد المتطرفين أو الميليشيات غير معروف.

وفي مقال نشر في 3 نوفمبر زعمت جريدة لوموند (الفرنسية) أنّ المحتجزين الذكور يتمّ اغتصابهم بشكل منهجي كوسيلة للحرب من طرف فصائل متعددة.

ووثقت البعثة الأممية للدعم في ليبيا الحالات التي تشمل الحرمان من الحرية والتعذيب في جميع أنحاء البلاد. وفي يوم 20 مايو، استلم مركز طرابلس الطبي جثة رجل قُتل بطلق ناري، وكانت أيدي الضحية وساقيه مقيّنتين بسلاسل معدنية. وأفدت تقارير بأنّ مجموعة مسلّحة قامت باختطافه قبل نحو أربعين يوماً في ورشفانة. وفي 13 سبتمبر، عُثر في بنغازي على جثة صبي يبلغ من العمر 17 عاماً عليها علامات التعذيب وإصابة بطلق ناري.

الأوضاع في السجون ومراكز الاحتجاز

كثيراً ما تكون السجون ومرافق الاحتجاز مكتظة وقاسية، ومهددة للحياة ودون المعايير الدولية بكثير، كما كان العديد من السجون ومراكز الاحتجاز خارج سيطرة الحكومة.

ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة ومكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإنّ مراكز احتجاز المهاجرين التي تديرها إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية التابعة لوزارة الداخلية تعاني أيضاً من الاكتظاظ الهائل وظروف الصرف الصحي المتردية، ونقص الرعاية الطبية، والتجاهل الكبير لحماية المعتقلين.

الظروف المادية: في ظلّ غياب نظام قضائي فعّال وعدم إطلاق سراح الأسرى، استمرّ الاكتظاظ ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية طوال العام. وأفادت تقارير بأنّ العديد من مرافق الاحتجاز تحتاج إلى إصلاحات في البنية التحتية. ولم تتوفّر أرقام دقيقة عن أعداد المحتجزين أو بيان مفصل بالجهات التي تحتجزهم. ويشكّل الأجانب عدداً كبيراً من المعتقلين، ويبدو أنّ أغلبهم من المهاجرين. وكانت الظروف بمرافق احتجاز المهاجرين غير الشرعيين عموماً أسوأ بكثير من غيرها من مرافق. وبالإضافة إلى ذلك يتمّ احتجاز القاصرين مع البالغين.

وأفادت تقارير بوجود مرافق منفصلة للرجال والنساء، وأنّ موظفات الشرطة القضائية يحرسن المحتجزات الإناث في سجن الكوفية، وأفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة عن وجود ما يقدر بنحو 14000 محتجز من المهاجرين في المراكز الحكومية في البلاد وحدها حتى شهر ديسمبر، مع وجود عدد كبير غير معروف من المهاجرين الآخرين المحتجزين في مراكز احتجاز غير حكومية.

ويبدو أنّه لا توجد سجون خاصة بالأحداث (القاصرين) تعمل في البلاد، وبالتالي فإنّ السلطات تحتجز القاصرين في سجون مخصصة للبالغين.

وقامت مجموعة مسلحة مجهولة في شهر يونيو بقتل 12 محتجزاً حال الإفراج المشروط عنهم من سجن البركة في طرابلس. ويُعتبر الضحايا الاثني عشر من رموز نظام القذافي ومتهمين بالمشاركة في أعمال العنف ضدّ المحتجين ضدّ الحكومة في عام 2011.

وتفيد تقارير عن عمليات قتل ووفيات في مراكز الاحتجاز. ونظراً للأوضاع الأمنية التي كانت تحدّ من المراقبة، فإنّ العدد الدقيق للقتلى في السجون أو مراكز الاحتجاز أو الاحتجاز على ذمّة التحقيق أو غيره من مراكز الاحتجاز يظلّ غير معروف.

توجد مرافق احتجاز مؤقتة في جميع أنحاء البلاد. وتتباين الظروف في هذه المرافق بشكل كبير، ولكن المشاكل السائدة تشمل الاكتظاظ وسوء التهوية ونقص الضروريات الأساسية. وقام المسؤولون والميليشيات المحلية والعصابات الإجرامية بنقل المهاجرين عبر شبكة من مراكز الاحتجاز مع القليل من المراقبة من قبل الحكومة أو المنظمات الدولية. وأشارت التقارير إلى أن الظروف في معظم مرافق الاحتجاز هذه كانت دون المعايير الدولية.

الإدارة: تتولّى الشرطة القضائية، المكلفة من قبل وزارة العدل بإدارة منظومة السجون وتسيير عملها انطلاقاً من مقرّها في طرابلس، وتظّل منقسمة إدارياً حيث أنّ لها مقرّاً ثاني في مدينة البيضاء بالقرب من البرلمان يرجع بالنظر إلى وزارة عدل موازية في الشرق تُشرف أيضاً على السجون في شرق ليبيا والزنّان. وخلال العام تفاوتت نسبة أعداد المعتقلين والسجناء مع نسبة الحراس المدربين تدريباً جيداً بشكل ملحوظ. واستمرّت المنظمات الدولية العاملة في مجال مراقبة وتدريب كوادر السجون بتعليق أنشطتها بشكل واسع رغم استئناف بعض برامج التدريب الخاصة بالشرطة القضائية خلال العام.

المراقبة المستقلة: سمحت الحكومة بشيء من المراقبة المستقلة، ومنذ 29 نوفمبر سمحت بمزيد من النفاذ لمرافق إيواء المهاجرين من طرف المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. غير أنّ الافتقار للوضوح بشأن الجهة التي تدير كلّ مرفق والظفرة الكبيرة في عدد المرافق جعلاً من المستحيل الحصول على رؤية شاملة للمنظومة.

كما أثارت تقارير أيضاً تساؤلات حول مدى قدرة منظمات حقوق الإنسان المحلية المكلفة بالإشراف على السجون ومراكز الاحتجاز ومدى تدريبها المهني.

وبسبب هشاشة الوضع الأمني غير المستقر، لا يوجد بالبلاد إلا عدد قليل من المنظمات الدولية الموجودة في البلاد لمراقبة حقوق الإنسان. وفي حين استمرّت البعثة الأممية للدعم في ليبيا بمراقبة الوضع عن طريق المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان، فإنّ غياب وجود دولي دائم على الأرض جعل مسألة الرقابة مشكلة حقيقية.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

استمرّت القوات التي لا تتبع الحكومية في اعتقال واحتجاز الأشخاص بشكل تعسفي في مرافق مرخّصة وغير مرخّصة، بما في ذلك أماكن مجهولة، ولفترات مطوّلة دون توجيه تهم رسمية لهم أو دون أي وجه قانوني.

ولا يزال القانون الجنائي المعمول به قبل الثورة ساريا. ويحدّد القانون إجراءات الاحتجاز السابق للمحاكمة، ويحظر الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ولكنّ هذه الأحكام غالبا ما تمّ تجاهلها. وعلى مدار السنة، لم يكن للحكومة سوى قدر ضئيل من السيطرة على الشرطة وغيرها من الميليشيات التابعة للدولة أو المحليّة التي تتولّى توفير الأمن الداخلي، وبالتالي نفذت الجماعات المسلحة عمليات اعتقال غير قانونية وتعسفية بدون عوائق. كما أنّ عدم وجود مراقبة دولية يعني عدم وجود إحصاءات موثوقة بعدد المعتقلين تعسفيا.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

لا تتمتع الحكومة إلا بسيطرة محدودة على الشرطة الوطنية وعناصر الأجهزة الأمنية الأخرى. وقوات الشرطة الوطنية، التي تتبع وزارة الداخلية، هي الجهة المسؤولة رسميا عن الأمن الداخلي. والمهمّة الأساسية للجيش التابع لوزارة الدفاع هي الدفاع عن البلاد ضدّ التهديدات الخارجية، غير أنّ الجيش قدّم أيضا الدعم في المقام الأول لقوات وزارة الداخلية في المسائل الأمنية الداخلية. وتباينت الحالة على نطاق واسع من بلدية لأخرى بحسب مدى بقاء الهياكل التنظيمية للشرطة سليمة. وفي بعض المناطق، مثل طبرق، استمرّت الشرطة في أداء عملها، ولكن في مناطق أخرى، مثل سبها، كانت الشرطة موجودة بالاسم فقط. ولم تحظ السلطات المدنية إلا بسيطرة إسمية على الشرطة والجهاز الأمني، وتراجع عمل الشرطة المتعلق بالأمن عموما واقتصر على قيام الميليشيات المختلفة -والتي تتقاضى رواتبها أحيانا من الوزارات الحكومية- بممارسة صلاحيات الشرطة دون تدريب أو إشراف وبدرجات متفاوتة من المساءلة.

يمثل الإفلات من العقاب مشكلة عويصة. فقد أدّى عدم قدرة الحكومة على السيطرة إلى الإفلات من العقاب بالنسبة للمجموعات المسلحة من كافة أطراف النزاع. وتبقى جرائم قتل الشيخ منصور عبدالكريم البرعصي، ومايكل غروب عضو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والناشطة الحقوقية سلوى بوقعيقيص والتي وقعت كلّها عام 2014 دون حلّ. وإلى نهاية العام، لم تقم السلطات بالتحقيق في هذه الهجمات، ولا توجد حالات اعتقال أو ملاحقات قضائية أو محاكمات لأي من مرتكبي تلك الجرائم.

ولم تكن هناك آليات معروفة للتحقيق على نحو فعال ومعاقبة سوء استخدام السلطة، وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد من قبل الشرطة وقوات الأمن. وفي ظلّ البيئة الأمنية التي تسيطر عليها الميليشيات، فإنّ عدم وضوح التسلسل القيادي قد أدّى إلى حالة التباس حول المسؤولية عن أعمال الجماعات المسلّحة، بما في ذلك تلك التي تُعتبر إسميا تحت سيطرة الحكومة. وفي ظلّ هذه الظروف عادة ما كانت الشرطة وقوات الأمن الأخرى غير فعّالة في منع أو مواجهة أعمال العنف التي تحرّض عليها الميليشيات. وفي خضمّ حالة

الغموض السائدة فيما يتعلّق بالتسلسل القيادي وغياب المؤسسات القانونية الفعالة، سادت ثقافة الإفلات من العقاب.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

ينص القانون على وجوب استصدار مذكرة اعتقال، ولكن يُمكن للسلطات أن تقوم باحتجاز الأشخاص دون تهمة لمدة ستة أيام، ويُمكنها تمديد اعتقالهم لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، شريطة أن تكون هناك "أدلة مقبولة". وينص القانون أيضا على ضرورة أن تقوم السلطات بإبلاغ المعتقلين بالتهمة الموجهة إليهم، ولغرض تجديد أمر الاعتقال يجب أن يمثل المعتقل أمام سلطة قضائية على فترات منتظمة مدتها 30 يوما. ويمنح القانون الحكومة سلطة احتجاز الأشخاص لمدة تصل إلى شهرين إذا اعتُبر المعتقل "خطرا على الأمن العام أو الاستقرار" على أساس "أعماله السابقة أو انتماءه إلى جهاز رسمي أو غير رسمي أو جهة تابعة للنظام السابق".

وعلى الرغم من أنّ الإعلان الدستوري يمنح الحق في توكيل محام، فإنّ الغالبية العظمى من المعتقلين لا يحصلون على كفالة أو توكيل محام دفاع. واحتجزت السلطات الحكومية والميليشيات المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي لفترات غير محدودة في مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية.

الاعتقال التعسفي: تجاهلت السلطات في كثير من الأحيان أحكام قانون العقوبات التي تحظر الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وقامت الميليشيات شبه الحكومية أو غير الحكومية على مدار السنة باعتقال واحتجاز الأشخاص على نحو تعسفي.

في 12 أغسطس، اعتقلت جماعة مسلحة رئيس الوزراء السابق علي زيدان في طرابلس. وفي 22 أغسطس، تم إطلاق سراحه بعد ضغوط دولية. ولم تتوفر معلومات عن سبب احتجاز زيدان أو بموجب أي سلطة. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، احتجزت سلطات السجون والميليشيات آلاف المعتقلين دون توجيه تُهم أو إجراءات قانونية.

الحبس على ذمة القضاء: وفي الوقت الذي يتعيّن فيه على السلطات أن تأمر- بالحبس لفترة محددة لا تتجاوز 90 يوما، فإنّ القانون في الممارسة أسفر عن تطبيق الحبس على ذمة القضاء لفترات مطوّلة. فاللبس الذي يكتنف لغة القانون سمح للقضاة بتجديد فترة الحبس إذا كان المشتبه به "مفيدا لسير التحقيق". بالإضافة إلى ذلك فإنّ نقص الموارد المتاحة للمحاكم أسفر عن تراكم خطير للقضايا. ووفقا لمنظمات غير حكومية دولية، تمّ الاحتفاظ بالعديد من السجناء في سجون تخضع لسيطرة الحكومة في عمليات حبس على ذمة

القضاء لفترات أطول من العقوبات المنصوص عليها بالنسبة للجنح التي يُزعم ارتكبوها. ولا يزال بعض الأفراد الذين تمّ اعتقالهم خلال الثورة في عام 2011 رهن الاعتقال في سجون أغلبها في غرب البلاد.

وحبست الميليشيات مُعظم من احتجزتهم بدون تهمة، وفي غالب الأحيان خارج سلطة الحكومة. ومع توزّع السيطرة على البيئة الأمنية بين الميليشيات المختلفة وتعطّل جهاز قضاء إلى حدّ كبير، فإنّ الظروف حرمت معظم المعتقلين من الحصول على مراجعة لقضاياهم.

قدرة الشخص المحتجز على الطعن في قانونية اعتقاله أمام المحكمة: يجوز للأشخاص المتضررين الطعن في التدابير المتخذة بحقهم أمام القاضي. يمنح القانون الشخص المشتبه به المعتقل حق الطعن في احتجازه على ذمّة القضاء أمام المدّعي العام وقاضي القضاة. وإذا لم يأمر المدّعي بالإفراج عنه، يحقّ للشخص المحتجز تقديم طلب استئناف لقاضي القضاة. وإذا أمر قاضي القضاة بالحبس بعد مراجعة طلب المدعي العام، وعلى الرغم من الاستئناف المقدم من الشخص المعتقل، ليس هناك حق آخر للاستئناف على أمر الاعتقال الصادر بحقه.

العفو: لم توضّح الحكومة ما إذا كانت تعتقد في وجود عفو قانوني شامل للأعمال التي قام بها الثوار لتحسين ثورة 2011 أو حمايتها.

ه. الحرمان من محاكمة عادلة وعلنية

يكفل الإعلان الدستوري استقلالية القضاء وينص على أنّ كلّ شخص لديه الحق في اللجوء إلى النظام القضائي. ومع ذلك، لم يحظ آلاف المعتقلين بفرصة توكيل محام دفاع أو معلومات عن التهم الموجهة إليهم. وقد واجه القضاة وأعضاء النيابة العامة التهديدات والترهيب والعنف، وكذلك شح إمكانيات المحاكم، وكابدوا كثيرا عند التعامل مع القضايا المعقدة. وبالإضافة إلى ذلك أعرب القضاة والمدّعون العامون عن مخاوفهم بشأن نقص الأمن بشكل عام داخل المحاكم وحولها، الأمر الذي أعاق استعادة سيادة القانون. واستمرّت بعض المحاكم بما في ذلك طرابلس في العمل طوال العام. أمّا في بقية أنحاء البلاد، فقد كانت المحاكم تعمل بشكل متقطع تبعا للظروف الأمنية المحلية.

إجراءات المحاكمة

ينص الإعلان الدستوري على مبدأ "المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته" وعلى حقه في توكيل محام دفاع يتمّ توفيره على نفقة الدولة بالنسبة لغير القادرين على دفع تكاليف محامي. وخلال السنة، فشلت الجهات التابعة

للدولة وغير الحكومية على حدّ سواء في احترام هذه المعايير. ووردت تقارير متعددة عن أفراد حُرِّموا من محاكمات عادلة وعلنية، واختيار محام، والحصول على مترجم، والقدرة على مكافحة شهود المدعي، والحماية ضدّ الإدلاء بشهادة قسرية ضدّ أنفسهم أو الإِجبار على الاعتراف بالجرائم، والحق في الاستئناف.

ووفقا للتقارير الواردة من المنظمات غير الحكومية الدولية، فقد استمرّ الاعتقال التعسفي والتعذيب من قبل الميليشيات، بما في ذلك تلك التي تعمل اسمياً تحت إشراف الحكومة، ممّا ساهم في خلق جو من الفوضى جعلت المحاكمات العادلة بعيدة المنال. فالجماعات المسلّحة، وأسر الضحايا أو المتهمين، والجمهور يهدّون بشكل منتظم المحامين والقضاة وأعضاء النيابة العامة.

ووسط التهديدات والترهيب والعنف الممارس ضدّ موظفي السلطة القضائية، لم تتخذ الحكومة أيّ خطوات للتدقيق في أمر المعتقلين بشكل منهجي بغرض محاكمتهم أو الإفراج عنهم. وكانت المحاكم أكثر ميلا للبتّ في القضايا المدنية، التي بالكاد تنطوي على احتمال التعرّض لأعمال انتقامية، على الرغم من محدودية القدرة نظرا لنقص القضاة والإداريين.

السجناء والمعتقلون السياسيون

قامت الجماعات المسلحة، والتي كان بعضها يعمل اسمياً تحت سلطة الحكومة، باحتجاز الأشخاص ولا سيّما المسؤولين السابقين في نظام القذافي، وأفراد جهاز الأمن الداخلي، وغيرهم من المتهمين بتخريب الثورة عام 2011، في مجموعة متنوّعة من المرافق المؤقتة وذلك لأسباب سياسية.

ويعني انعدام الرقابة الدولية عدم وجود إحصاءات موثوقة عن عدد من السجناء السياسيين.

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

يكفل الإعلان الدستوري حق المواطنين في اللجوء إلى القضاء. والنظام القضائي ليس لديه القدرة على تمكين المواطنين من السبل المدنية للإنصاف فيما يتعلّق بانتهاكات حقوق الإنسان. وقد نصّ قانون العدالة الانتقالية لعام 2013 على تقصي الحقائق، والمساءلة، ودفع تعويضات للضحايا، ولكن النظام القضائي لم يقدّم بتطبيقه في الممارسة. وفي المسائل القانونية المدنية والإدارية والعائلية والتجارية وتلك المتعلقة بالأراضي والعقارات كانت القضايا تُنظر وتتمّ المرافعة فيها من خلال المحاكم، ولكن السلطات واجهت صعوبة في تنفيذ الأحكام بسبب انعدام الأمن والترهيب من الجماعات المسلحة ومن مصادر خارجية.

وكان الإفلات من العقاب موجوداً أيضاً في القانون سواء بالنسبة للدولة أو الميليشيات. وحتى إذا قامت محكمة ما بتبرئة شخص محتجز من قبل الميليشيات، فإن ذلك الشخص ليس له الحق في تقديم شكوى جنائية أو مدنية ضد الدولة أو الميليشيات ما لم يكن سبب الاحتجاز مزاعم "ملففة أو كاذبة".

و. التدخل التعسفي أو غير القانوني في خصوصية الفرد والأسرة وحرمة البيوت، أو في المراسلات

يعتبر الإعلان الدستوري المراسلات والمكالمات الهاتفية وغيرها. من أشكال الاتصال الأخرى أموراً لا يُمكن انتهاكها ما لم يكن ذلك بأمر من المحكمة. وأشارت تقارير إخبارية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي أنّ الميليشيات والعصابات والجماعات المتطرفة والجهات الفاعلة التابعة للحكومة تنتهك هذه الحُرمة من خلال اقتحام المنازل من دون إذن قضائي، ومراقبة المكالمات والتحرّكات الخاصة، واستخدام المخبرين.

جعل انتهاك الخصوصية المواطنين عُرضة للهجمات والاستهداف على أساس الانتماء السياسي أو الإيديولوجي، والهوية. وتوسّعت العقوبة خارج نطاق القانون لتشمل أفراد أسرة وقبيلة المستهدفين. وقامت الجماعات المسلّحة باقتحام الممتلكات الخاصة بشكل تعسفي، واستولت عليها أو خربتها دون أن تعاقب على ذلك.

ز. الانتهاكات في الصراعات الداخلية

عمليات القتل: وردت تقارير عديدة عن أنّ الميليشيات الموالية للحكومة والميليشيات المناهضة للحكومة، وبعض القبائل ارتكبت أعمال قتل تعسفي وغير قانوني بحق المدنيين. ومن ضمن المستهدفين الرئيسيين بالقتل نجد المعارضين السياسيين، وأفراد الشرطة وجهاز الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية، وكذلك القضاة والنشطاء السياسيين، وأعضاء من المجتمع المدني والصحفيين، والزعماء الدينيين، والمسؤولين والجنود التابعين للقذافي سابقاً.

في يوم 18 مايو، أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش أنّ قوات تابعة للحكومة المحلية هاجمت قاعدة تابعة للجيش الوطني الليبي وتمّ إعدام ما لا يقل عن 30 شخصاً تمّ أسرهم خلال العملية. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، في 18 مايو، هاجم جنود من الكتيبة الثالثة عشرة الموالية للحكومة قاعدة في براك الشاطي، جنوب البلاد، وأعدموا جنوداً من الكتيبة الثانية عشرة التابعة للجيش الوطني الليبي. وأمر رئيس الوزراء بإجراء تحقيق وتعليق مهام وزير دفاعه وقائد الكتيبة المسؤولة عن الهجوم. وفي شهر نوفمبر، تورطت الميليشيات المرتبطة اسماً بالحكومة في مقتل 28 شخصاً خلال الاشتباكات بين الفصائل المتناحرة في

ورشفانة الواقعة في غرب البلاد. وأعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن قلقها بأن بعض هؤلاء الأفراد قد يكونوا قد قتلوا بطريقة تنتهك القانون الدولي.

واصل الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر شنّ هجماته باستخدام قواته البرية والجوية ضدّ خصومه في بنغازي، بما في ذلك الإرهابيين التابعين أو الموالين لتنظيم الدولة (داعش) أو أنصار الشريعة. وفي حين أنّ أعداد المصابين ظلّت غير مؤكدة، فإنّ تقارير وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية ذكرت أنّ حملة حفتر أدت إلى سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى بينهم مدنيون منذ انطلاقتها في 2014. وفي 26 أكتوبر، تم العثور على 36 جثة تحمل علامات تعذيب في منطقة الأبيار التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي. وتفيد التقارير أنّ الجيش الوطني الليبي فتح تحقيقات بشأن الحادثة، ولكن، وحتى نهاية العام لم يتم توجيه أي اتهام.

وفي شهر يونيو، تمّ نشر شريطي فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي يصوران بشكل واضح عملية إعدام دون محاكمة لستة رجال في الشرق. وفي 24 يوليو، ظهر شريط فيديو لاحق يظهر إعدام 20 شخصاً. وفي جميع مقاطع الفيديو، كان محمود الورفلي - وهو قائد ميداني في الجيش الوطني الليبي وأصله من بنغازي- واضحاً في الصورة. وظهر نفس القائد في مقاطع فيديو سابقة تصوّر عمليات إعدام دون محاكمة. وأعلن الجيش الوطني الليبي أنّه يحقق في الادعاءات المرتبطة بالورفلي وعلّق مهامه، ولكنّ قيادة الجيش الوطني الليبي تشكك علناً في صحة الاتهامات وواصل الورفلي المشاركة في عمليات الجيش الوطني الليبي. ولم يحصل أي تقدّم في التحقيقات حتى نهاية العام.

كانت هناك العديد من التقارير حول مقتل مدنيين أثناء القتال الدائر في البلاد. وفي شهر إبريل، أفادت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظمة العفو الدولية أيضاً عن حدوث قصف عشوائي وغير متناسب لمنطقة جليانا ذات الكثافة السكانية العالية في بنغازي.

وفي 30 أكتوبر، أسفرت الضربات الجوية في درنة إلى مقتل ما لا يقل عن 15 شخصاً، بينهم 12 امرأة وطفلاً على الأقل، وإصابة أكثر من 23 آخرين.

وكانت هناك تقارير عن عمليات قتل بواسطة الذخائر غير المتفجرة. وفي يونيو، تسبّبت ذخائر غير متفجرة في قتل رجلين في بنغازي في منطقة القوارشة في حادثتين منفصلتين.

وعلى الرغم من إستحالة الحصول على أرقام دقيقة إلا أنّ أعمال التفجير والقتل التي من المحتمل أن قامت بها التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم داعش وأنصار الشريعة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قد

أسفرت عن ضحايا في صفوف المدنيين. وعلى سبيل المثال، في 23 أغسطس، قام عناصر داعش بإطلاق النار وقتل شخصين مدنيين في هجوم على نقطة تفتيش تابعة للجيش الوطني الليبي في منطقة الفقهاء الواقعة في منطقة الجفرة.

عمليات الاختطاف: كانت القوات المتحالفة مع الحكومة والمناوئة لها على حدّ سواء مسؤولة عن اختفاء مدنيين في مناطق النزاع، وإن بقيت التفاصيل في معظم الحالات غامضة. وفي المنطقة الشرقية، استهدفت حملة القتل والختف والتخويف الناشطين والصحفيين والمسؤولين الحكوميين السابقين، وأفراد قوات الأمن. وظلت عمليات الخطف تحدث بشكل يومي في العديد من المدن. وعلى سبيل المثال في 20 أبريل، قامت ميليشيا محليةً بخطف سالم محمد بيت المال وهو أستاذ في الجامعة طرابلس بينما كان يستقل سيارته إلى عمله في ضواحي غرب طرابلس. وفي 6 يونيو قام خاطفوه بإطلاق سراحه.

الاعتداء البدني والعقاب والتعذيب: أفادت تقارير عن قيام السجّانين بتعذيب السجناء في مراكز الاحتجاز التابعة للحكومة وكذلك تلك الواقعة خارج القانون. وتسببت نقص السيطرة الحكومية الكاملة على مرافق الاحتجاز في عدم فهم الوضع.

وبقي مدى التعذيب الذي تعرّض له السجناء على أيدي الجماعات الإرهابية والميليشيات غير معروف، على الرغم من ورود تقارير عن قيام بعض الميليشيات بالاعتداء البدني على السجناء. وتعرّض الأفراد الذين أعربوا عن آراء مثيرة للجدل، مثل الصحفيين، للعنف. ولم تكن هناك أي تطورات في قضية نصيب ميلود كرفانة، الصحفية في قناة تلفزيونية في سبها، والتي قُتل مع خطيبها في عام 2014.

في 26 أكتوبر، تمّ العثور على جثث 36 شخصا في منطقة الأبيار الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي عليها علامات تعذيب. وتفيد التقارير بأنّ الجيش الوطني الليبي فتح تحقيقات في الأمر، ولكن لم يتمّ توجيه أي تهم إلى نهاية العام.

تجنيد الأطفال: وردت تقارير عن التحاق أشخاص قاصرين بصفوف الميليشيات على الرغم من أنّ السياسة الرسمية للحكومة تتطلب تقديم إثبات من المجندين بأنّ سنّهم لا تقلّ عن 18 عاما. كما وردت تقارير متعدّدة عن مجنّدين في ميليشيات دون السن القانونية، ولكن لم تتوفّر أي معلومات يمكن التحقق منها حول فرض أي شروط مرتبطة بالعمر لغرض الانضمام. ولم تبذل الحكومة جهودا للتحقيق في الأمر أو معاقبة تجنيد الأطفال أو استخدامهم كجنود. ووفقا لتقارير وسائل الاعلام، زعم تنظيم داعش تدريب أطفال في البلاد بغرض القيام بعملياته، مثل الهجمات الانتحارية وإطلاق النار، وتصنيع العبوات الناسفة. وفي عام 2016،

ادّعى الجيش الوطني الليبي أنّ تنظيم داعش أجبر جنودا أطفالا من ليبيا ودول عربية أخرى على الانضمام إلى معسكر تدريبي في مدينة سرت.

انظر أيضا تقرير "الاتجار بالبشر" السنوي الصادر عن وزارة الخارجية على الرابط:

[./www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt](http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt)

إسائات أخرى مرتبطة بالنزاع: شملت الأساءات الإضافية الناجمة عن تفاقم حدّة الصراع القيود المفروضة على السفر، والهجمات المتعمّدة على مرافق الرعاية الصحية، والتشريد القسري للمدنيين. وفي 4 يوليو، تمّ العثور على 19 جثة تعود لمهاجرين مصريين بما فيهم طفلا عمره 17 عاما، جنوب طبرق، ويبدو أنّهم ماتوا من الاجتفاف.

واصل الجيش الوطني الليبي حصار درنة في الشرق. وشن الجيش الوطني الليبي غارات جوية على درنة، وأحكم حصاره الشامل على المدينة، وحدّ من وصول المنظمات الطبية والإنسانية إلى المدينة. وبرّر الجيش الوطني الليبي تحرّكه بوجود مقاتلي داعش داخل المدينة.

وفي 22 مارس ذكرت منظمة العفو الدولية أنّ قوات الجيش الوطني الليبي أنهت الحصار العسكري الذي دام سنوات على منطقة قنفودة جنوب غرب لمدينة بنغازي، وقتلت قوات الجيش الوطني الليبي المدنيين واعتدوا عليهم بالضرب وقاموا بالإعدامات دون محاكمة ومثلوا بجثث مقاتلي المعارضة.

القسم الثاني: احترام الحريات المدنية، بما في ذلك:

أ. حرية التعبير والصحافة

يكفل الإعلان الدستوري حرية الرأي والتعبير والصحافة ولكن الميليشيات المختلفة، بما في ذلك تلك الموالية لحكومة الوفاق، مارست سيطرة كبيرة على محتوى وسائل الإعلام، وشدّدت الرقابة بشكل واسع. وقام مجهولون باستهداف الصحفيين والمراسلين على خلفية تعبيرهم عن وجهات نظر سياسية مختلفة.

حرية التعبير والرأي: كانت حرية التعبير محدودة بموجب القانون والممارسة. فالقانون يجرّم الأفعال التي من شأنها أن "تضرّ ثورة 17 فبراير 2011". ولم يبذل مجلس النواب منذ انتخابه في عام 2014، ولا حكومة الوفاق الوطني منذ تنصيبها في طرابلس في عام 2016، إلاّ قدرا ضئيلا من الجهد لتغيير القيود المفروضة على حرية التعبير. ولاحظ المراقبون أنّ المجتمع المدني يمارس الرقابة الذاتية لأنّ الجماعات المسلحة

هدّدت وقتلت الناشطين. وقد عمّق توسّع نطاق الصراع في المناطق الحضرية الرئيسية من مناخ الخوف السائد ووقّر غطاء للجماعات المسلحة لاستهداف المعارضين الذي يعبرون عن آرائهم، مع الأفلات من العقاب.

أفاد المراقبون بأنّ الأفراد يمارسون الرقابة الذاتية في كلامهم اليومي، وخاصة في أماكن مثل طرابلس. وفي أوائل شهر نوفمبر، قامت قوة الردع الخاصة بإغلاق معرض "كوميك كون" الذي كانت تؤمّنه الحكومة في طرابلس وألقت القبض على المنظمين، الذين احتجزوا دون توجيه اتهامات لهم لمدة شهرين تقريباً.

حريات الصحافة والإعلام: كانت حريات الصحافة في كافة أشكال الأعلام محدودة. وأجبرت التهديدات المتزايدة من قبل مجموعات معادية مختلفة الصحفيين على ممارسة الرقابة الذاتية.

وردت تقارير عديدة عن إغلاق وسائل إعلام، وتقارير عن قيام جهات مجهولة باقتحام مقرّ منظمات تعمل في مجال حرية الصحافة. وقد تسببت القيود غير المباشرة المفروضة على حرية الصحافة من قبل الجهات الأجنبية والمحلية إلى تزايد حدّة الاستقطاب في البيئة الإعلامية. وفي شهر أبريل، أفادت وكالة الأنباء فرانس برس بأنّ قوات الأمن احتجزت المصوّر عبدالله دومة العديد من المرّات بينما كان يقوم بتغطية العديد من الفعاليات في مدينة بنغازي التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي.

العنف والمضايقة: بلغت الهجمات على وسائل الإعلام، بما في ذلك المضايقة والقتل والتهديد والاختطاف درجة أصبح معها من المستحيل تقريباً على وسائل الإعلام أن تعمل بأي شكل مفيد في مناطق النزاع.

وفاقم الإفلات من العقاب بسبب الهجمات على وسائل الإعلام المشكلة، مع عدم وجود منظمات رقابية أو قوات أمنية أو نظام قضائي فعّال للحدّ من هذه الهجمات أو توثيقها.

وفي 11 أكتوبر أفادت تقارير طبية أنّ قوات موالية للجيش الوطني الليبي اعتقلت ستة صحفيين بينما كانوا يؤمّنون تغطية مناسبة ثقافية في هون جنوب غرب البلاد.

وفي أغسطس، أدّى نشر مقتطفات تحتوي على كمية صغيرة من مادة اعتبرت "فاجرة وخادشة للحياء" من قبل أعضاء محافظين في المجتمع المحلي إلى تهديدات بالقتل ضد العديد من المؤلفين.

الرقابة أو القيود المفروضة على المحتوى: ذكرت المنظمة الدولية غير الحكومية "مراسلون بلا حدود" أنّ جميع الأطراف استخدمت التهديدات والعنف لترهيب الصحفيين ومنعهم من نشر المعلومات. وقد خلق الوضع الأمني غير المستقر عداء تجاه المدنيين والصحفيين المرتبطين بمعارضة ميليشيات والفصائل السياسية. بالإضافة إلى ذلك مارس الصحفيون الرقابة الذاتية بسبب انعدام الأمن والترهيب. وبحسب تقارير مواقع التواصل الاجتماعي، فقد قام الجيش الوطني الليبي بمصادرة كتب أدعى أنها تحرض على التشييع والعلمانية والشذوذ.

قوانين القبح /التشهير: يجرّم قانون العقوبات مجموعة متنوعة من الخطاب السياسي، بما في ذلك الخطاب الذي يعتبر "إهانة للسلطات الدستورية والشعبية"، أو "يُهين علنيًا الشعب العربي الليبي". ويجيز جنبا إلى جنب مع غيره من القوانين الأخرى أيضا عقوبات جنائية بتهمة التشهير وسبّ الدين. وعزت معظم التقارير انتهاك حرية التعبير إلى الترهيب والمضايقة والعنف.

الأمن الوطني: بالإضافة إلى ذلك، يجرّم قانون العقوبات أي خطاب يعتبر بأنّه "يشوّه سمعة [البلد] أو يقوّض الثقة التي تحظى بها في الخارج". ولكن الحكومة لم تلجأ إلى العمل بهذا خلال العام.

سطوة الجهات غير حكومية: قامت الميليشيات والجماعات الإرهابية والمتطرفة وأشخاص مدنيون بشكل منظم بمضايقة وترهيب الصحفيين أو الاعتداء عليهم. وعلى سبيل المثال فقد أدّت سيطرة التنظيمات المتطرفة العنيفة التي سيطرة على درنة إلى تقييد حرية التعبير. وفي حين ركّزت التغطية الإعلامية على تصرفات العناصر المتطرفة والعنيفة الموالية للإسلاميين، فإنّ جهات مسلحة أخرى قامت أيضا بتقييد حرية التعبير.

حرية النفاذ إلى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

لم ترد تقارير موثوقة تفيد بأنّ الحكومة قيّدت أو عطّلت الوصول إلى الإنترنت أو راقبت المراسلات الخاصة على الانترنت دون سلطة قانونية مناسبة خلال العام. كما لم ترد تقارير موثوقة تفيد بأنّ الحكومة فرضت رقابة على المحتوى عبر الإنترنت.

تم اختراق صفحات "الفيسبوك" باستمرار من قبل جهات غير معروفة أو تمّ إغلاقها بسبب التقارير والشكاوى الجماعية.

ولم تمارس الحكومة سيطرة فعالة على البنية التحتية للاتصالات طوال معظم العام. وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل "يوتيوب والفيديو وتويتر" دورا حاسما في الاتصالات الرسمية وغير الرسمية. وأفاد عدد كبير من المدونين وصحفي مواقع الإنترنت والمواطنين بممارسة رقابة ذاتية بسبب عدم الاستقرار والترهيب من الميليشيات، والوضع السياسي الغامض.

ويظل انتشار الإنترنت خارج المناطق الحضرية ضعيفا، وأسفرت الانقطاعات المتكررة في الكهرباء إلى توافر محدود للإنترنت في العاصمة وغيرها من المناطق. وبحسب الاتحاد الدولي للاتصالات، بلغت نسبة السكان الذين استخدموا الإنترنت عام 2016 حوالي 20.3 في المئة.

الحرية الأكاديمية والفعاليات الثقافية

لم ترد تقارير عن قيود حكومية على الحريات الأكاديمية أو الفعاليات الثقافية، غير أنّ الأوضاع الأمنية في البلاد قيدت القدرة على ممارسة الحرية الأكاديمية وجعلت المناسبات الثقافية نادرة.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

- حرية التجمع

يكفل الإعلان الدستوري الحق العام في التجمع السلمي وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق. غير أنّ قانون المبادئ التوجيهية المنظم للمظاهرات السلمية فشل في توفير الضمانات ذات الصلة وقيد بشكل كبير ممارسة الحق في التجمع. ويفرض القانون على المتظاهرين أن يقوموا بإبلاغ الحكومة بأيّة مظاهرات احتجاجية مزعومة قبل موعدها بـ 48 ساعة على الأقل، وينص على أنّ الحكومة يُمكنها إخطار المتظاهرين بحظر التظاهر قبل أقلّ من 12 ساعة من موعدها.

في 25 سبتمبر، نظّم الناشط السياسي باسط قطيط مظاهرة ضدّ السلطات في طرابلس. وبالرغم من أنّ وزارة الداخلية رفضت منح قطيط ترخيصا لتنظيم المظاهرة، فقد وقرت الأمن للمحتجين والمناوئين لهم، وقامت بإقامة نقاط تفتيش لمنع الجماعات المسلحة من المشاركة في المظاهرات.

-حرية تكوين الجمعيات

يتضمن الإعلان الدستوري حرية تكوين الجمعيات بالنسبة للمجموعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني. غير أنّ الحكومة تفتقر للقدرة على حماية حرية تكوين الجمعيات، وأدى انتشار الهجمات التي تستهدف الصحفيين والنشطاء والشخصيات الدينية إلى تقويض حرية تكوين الجمعيات على نحو خطير.

ج. حرية التدين

يُرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الرابط: www.state.gov/religiousfreedomreport

د. حرية التنقل

يقرّ الإعلان الدستوري بحرية التنقل، بما في ذلك السفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن، على الرغم من أنّ الحكومة لديها القدرة على تقييد حرية الحركة. ويمنح القانون الحكومة صلاحية تقييد حركة الشخص إذا رأت أنّ ذلك الشخص يمثل "خطراً على الأمن العام أو الاستقرار" وذلك استناداً إلى "أعماله السابقة أو انتماءه لجهاز رسمي أو غير رسمي أو عمله السابق كأداة للنظام السابق".

إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين وعديمي الجنسية:

تعرّض اللاجئون والمهاجرون لسوء المعاملة والاعتقال التعسفي في المقام الأول، ولكن أيضاً القتل والعنف القائم على نوع الجنس. وجعل عدم الاستقرار في البلاد وعدم وجود رقابة حكومية من الاتجار بالبشر تجارة مربحة. وذكر المهاجرون أنّ بعض مهرّبي البشر هم مواطنون ليبيون.

هناك مزاعم عن وجود عنف جنسي وسوء معاملة واستغلال للمهاجرين واللاجئين من قبل المهرّبين، والعصابات الإجرامية في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. وهناك أيضاً تقارير عن اعتداء بدني على اللاجئين يقوم به خفر السواحل، بما في ذلك الضرب بالسياط والسلاسل. ويُظهر تقرير إعلامي نُشر في شهر نوفمبر مقاطع فيديو تبيّن أنّ المهاجرين الذين لا يستطيعون الدفع للمهرّبين يُباعون كرقيق في مزارع، بما في ذلك إجبارهم على العمل في الدعارة أو الأعمال اليدوية. وكانت هناك العديد من التقارير الإعلامية خلال العام تفيد بأنّ المهرّبين قد تسبّبوا في وفاة مهاجرين. وعلى سبيل المثال، في فبراير، أفادت التقارير أنّ المهرّبين قد تسبّبوا في وفاة 74 شخصاً قبالة شاطئ في الزاوية.

للتصدي لإساءة معاملة المهاجرين واللاجئين، شرعت الحكومة في إجراء تحقيق وتعهدت بتقديم الجناة إلى العدالة. وبدءاً من 29 نوفمبر رخصت الحكومة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية

للهجرة وغيرها من الوكالات الدولية لفتح مكاتب لها لتوفير المساعدة للاجئين والمهاجرين وترحيل هؤلاء الذين يريدون العودة إلى بلدانهم، والوصول إلى مراكز الاحتجاز الواقعة في المناطق التي تخضع لسيطرة حكومة الوفاق الوطني. وخلال قمة الاتحاد الإفريقي-الاتحاد الأوروبي حول الهجرة في نوفمبر، ودورة مجلس الأمن الدولي في 28 نوفمبر، أدانت الحكومة بشدة مزاعم الاسترقاق في البلاد. وفي شهر ديسمبر التزمت الحكومة بتشكيل لجنة مشتركة مع إيطاليا لمكافحة الاتجار بالبشر.

كانت البلاد نقطة الانطلاق الأساسية للمهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط من شمال إفريقيا، حيث يغادر أكثر من 90 بالمئة شواطئ البلاد. واعتباراً من 22 يوليو، وصل أكثر من 114.000 مهاجراً إلى أوروبا وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، وتوفي 2.471 مهاجراً في البحر. كانت الأوضاع على القوارب المغادرة إلى أوروبا سيئة، وكثيراً ما كان مهربو البشر يتخلّون عن العديد من المهاجرين في المياه الدولية بسبب عدم كفاية الغذاء والماء. وكانت القوارب مكتظة بشكل كبير، وكانت مخاطر الغرق كبيرة.

الحركة داخل البلاد: لم تمارس الحكومة الرقابة على الحركة داخل البلاد، على الرغم من أنّ الجماعات الموالية للحكومة أقامت نقاط تفتيش في بعض مناطق غرب ليبيا. كما أقام الجيش الوطني الليبي نقاط تفتيش تستهدف حركات المتطرفين حول بنغازي ودرنة. وأفادت تقارير بأنّ الميليشيات التي تسيطر على المطارات داخل البلاد أجرت تفتيشاً إضافياً على المواطنين الراغبين في السفر إلى مناطق أخرى داخل البلاد وخارجها.

وكانت الميليشيات تسيطر على نحو فعال على التحركات الإقليمية من خلال نقاط تفتيش مسلحة. وقد أعاقت الحواجز العسكرية وتلك التي فرضها تنظيم داعش وأنصار الشريعة، والتنظيمات المتطرفة الأخرى حركة التنقل داخل البلاد، وفي بعض المناطق، منعت النساء من التنقل بحرية دون مرافقة مُحرم.

ووردت أيضاً تقارير متعدّدة عن نساء لم يتمكّن من مغادرة المطارات الليبية غرب البلاد التي تسيطر عليها الميليشيات الموالية للحكومة الوفاق الوطني نظراً لعدم وجود "مُحرم"، وهو ليس شرطاً قانونياً في البلاد.

المواطنة: قام نظام القذافي بإلغاء جنسية بعض سكان المناطق الصحراوية الداخلية في البلاد، بما في ذلك العديد من أقليات التبو والطوارق، بعد أن أعاد النظام قطاع أوزو إلى تشاد. ونتيجة لذلك، عاش العديد من البدو الرحل والأشخاص عديمي الجنسية في البلد. وبسبب عدم وجود رقابة دولية، لم يتمكن المراقبون من التحقق من عدد الأشخاص عديمي الجنسية.

بالإضافة إلى ذلك، ينص قانون الجنسية في البلاد على أنّ المواطنين قد يفقدوا الجنسية إذا حصلوا على جنسية أجنبية دون الحصول على إذن مسبق من السلطات. إلا أنّ السلطات لم تضع إجراءات واضحة للحصول على إذن.

ويجوز أيضًا إلغاء الجنسية إذا تم الحصول عليها بناء على معلومات مغلوطة، أو مستندات مزورة، أو حجب معلومات مهمّة متعلقة بجنسية الشخص، أو للأسباب الثلاثة المذكورة. وقد تؤدي هذه التصرفات إلى إلغاء الجنسية من قبل السلطات. وإذا تم إلغاء جنسية الأب، يتم أيضًا إلغاء جنسية أطفاله. وليس واضحًا ما إذا أنّ فقدان الجنسية يطال الأطفال القاصرين فقط، أم أنّه يشمل حتى الأطفال البالغين أيضًا.

الأشخاص المهجّرين داخليًا:

أدت محدودية وصول منظمات المساعدة إلى المدن المتضررة من القتال بين الجماعات المسلحة المتناحرة ومراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية داخل البلاد إلى إعاقة الجهود المبذولة لتعداد النازحين ومساعدتهم. ويوجد 34 مركز احتجاز رسمي في جميع أنحاء البلاد وكانت تضم حتى نهاية العام ما بين 6,000 إلى 8,000 لاجئ ومهاجر في مراكز تقع تحت إشراف إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية التابعة لوزارة الداخلية. وبسبب المخاوف الأمنية في الشرق، كان وصول المنظمات الدولية متفاوت.

في شهر سبتمبر، أفادت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بوجود نحو 500,000 من المشردين داخليًا في البلاد. وكان معظم النازحين من سرت أو بنغازي. ويبقى حوالي 40,000 فرد من تاورغاء مشردين، ويمثلون أكبر عدد من المشردين. وبما أنّ تاورغاء كانت بمثابة قاعدة لقوات القذافي أثناء الثورة، فقد هاجمت ميليشيات مصراتة البلدة بعد سقوط النظام في عام 2011، ممّا اضطر جميع السكان الذين ينحدرون إلى حد كبير من العبيد السابقين من أصول جنوب الصحراء الأفريقية، إلى مغادرة بيوتهم. وفي ديسمبر، أعلنت الحكومة أنّ العائلات النازحة من منازلها في تاورغاء بسبب أحداث تعود إلى عام 2011 ستتمكّن من العودة إلى ديارها في فبراير 2018. وجاء هذا القرار في أعقاب اتفاق مصالحة بين ممثلي مدينة تاورغاء ومدينة مصراتة.

ظلّ النازحون عُرضة للانتهاكات. وتسعى الحكومة جاهدة من أجل تعزيز عودة آمنة وطوعية أو إعادة توطين النازحين على نحو كاف. ونظرًا لعدم وجود قوانين أو سياسات أو برامج حكومية كافية، فقد قدّمت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لهم المساعدة قدر المستطاع، وإلى الحد الذي سمحت به الظروف الأمنية.

حماية اللاجئين

حق الحصول على اللجوء: ليبيا ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 أو بروتوكول عام 1967 المتعلق بها، على الرغم من أنّ الإعلان الدستوري يكفل حق اللجوء ويحظر الترحيل القسري لطالبي اللجوء. ولم تضع الحكومة نظاماً لتوفير الحماية للاجئين أو طالبي اللجوء. وفي غياب نظام للجوء، يمكن للسلطات اعتقال وترحيل طالبي اللجوء دون منحهم فرصة لطلب الحصول على وضع لاجئ. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الوكالات الدولية داخل البلاد، ويُسمح لها بمساعدة اللاجئين والمهاجرين وإعادة أولئك الذين يرغبون في العودة إلى بلدانهم. وتراقب المفوضية وتقدّم تقارير علنية عن وضع جميع اللاجئين والمهاجرين في البلاد، بمن فيهم المحتجزون في مراكز الاحتجاز الحكومية. وفي نوفمبر، سمحت السلطات للمفوضية بإنشاء "مرفق عبور ومغادرة" في طرابلس لتسهيل إجلاء اللاجئين المستضعفين وإعادة توطينهم في بلدان أجنبية.

ولا تسمح الحكومة سوى لسبع جنسيات من التسجيل كلاجئين لدى المفوضية وهم: السوريون والفلسطينيون والعراقيون والصوماليون والسودانيون (من دارفور) والإثيوبيون (من أرومو)، والإريتريون. كما لم تعترف الحكومة قانونياً بطالبي اللجوء الذين ليس لديهم وثائق. على أنّهم فئة مميزة من المهاجرين الذين لا يحملون تصاريح إقامة. وقد تعاونت الحكومة مع فريق العمل المشكل من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

بلد منشأ أمن / العبور: قدّرت المنظمة الدولية للهجرة أنّ ما يناهز 393.000 مهاجراً ولاجئاً اجتازوا البلاد على مدار العام، وكانت غالبية المهاجرين من النيجر ومصر وتشاد وغانا والسودان. وقد سجّلت المفوضية حوالي 42.000 لاجئ وطالب لجوء في البلاد.

وخلال العام، قدّمت المفوضية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة خدمات أساسية مباشرة ومن خلال شركاء التنفيذ المحليين للاجئين وطالبي اللجوء. وعلى الرغم من نقاط الضعف في الأمن والسلامة، تمّتعت المنظمات الإنسانية بوصول جيد نسبياً، باستثناء مدينتي درنة وسرت.

وأفادت تقارير بأنّ مئات الآلاف من الأفارقة جنوب الصحراء دخلوا البلاد بشكل غير قانوني عبر الحدود الجنوبية غير المحروسة. وتعتمد معاملة المهاجرين المحتجزين على بلدهم الأصلي والجريمة التي تحتجزهم السلطات بسببها (فالسطات تحتجز بعضهم بسبب وجود وثائق غير صحيحة وآخرين بسبب ارتكابهم جرائم). واجه المهاجرون واللاجئون عمليات الاختطاف والابتزاز والجرائم العنيفة وغيرها من الانتهاكات

التي تفاقمت بسبب العنصرية المترسخة وكرهية الأجانب. وكانت الميليشيات التابعة للحكومة وغير الحكومية تحتجز بانتظام اللاجئين وطالبي اللجوء في مراكز الاعتقال إلى جانب المجرمين أو في مراكز احتجاز منفصلة في ظروف لا تفي بالمعايير الدولية.

الوصول إلى الخدمات الأساسية: يحق للاجئين المسجلين لدى المفوضية الحصول على الحماية الأساسية والمساعدة من المفوضية وشركائها. غير أنّ الجهاز الحكومي، الذي باتت بنيته التحتية الصحية والتعليمية محدودة، لم يمنح اللاجئين طوال العام الحق الكامل للحصول على الرعاية الصحية والتعليم، أو غيرها من الخدمات.

الأشخاص الذين لا يحملون جنسية

وفقا للقانون، يستمد الأطفال جنسيتهم الليبية فقط من أب مواطن. والأطفال الذين يولدون لأب مواطن وأم غير مواطنة يعتبرون مواطنين بشكل تلقائي حتى لو ولدوا في الخارج. ولم تكن المرأة المواطنة لوحدها قادرة على نقل جنسيتها لأبنائها، ولكن توجد أحكام تنظم منح الجنسية لغير المواطنين. ويسمح القانون للأم المواطنة نقل جنسيتها لأطفالها في ظروف معيّنة، مثل الحالات التي يكون فيه الأب مجهولا، و عديم الجنسية، ومجهول الجنسية، أو الحالات التي لا يُمكن فيها إثبات النسب.

وفي الحالات التي يكون فيها الأب غير مواطن، يكون الأطفال الذين ينحدرون من هذا الارتباط عديمي الجنسية فعلا ويحظر عليهم الالتحاق بالتعليم العالي والسفر والتمتع ببعض الفرص التعليمية. لا يستطيع الأشخاص عديمو الجنسية الحصول على عمل قانوني بدون جنسية.

القسم الثالث: حرية المشاركة في العملية السياسية

يكفل الإعلان الدستوري المؤقت للمواطنين القدرة على تغيير حكومتهم في انتخابات دورية حرّة ونزيهة على أساس اقتراع عام وعلى قدم المساواة وعن طريق الاقتراع السري لضمان التعبير الحر عن إرادة الشعب، وقد مارس المواطنون ذلك الحق.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في شهر يونيو 2014، قامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بإدارة انتخابات أعضاء مجلس النواب بنجاح، وهو برلمان مؤقت حلّ محلّ المؤتمر الوطني العام الذي انتهت ولايته في ذلك العام. وتوجّه نحو 42 في المائة من الناخبين المسجلين إلى صناديق الاقتراع لاختيار 200 عضو من

بين 1,714 مرشحًا. وأشاد معظم المراقبين الدوليين والمحليين، وممثلي وسائل الإعلام، والضيوف المُعتمدين بأداء السلطات المعنية بالانتخابات. وأشارت الجمعية الليبية من أجل الديمقراطية وهي أكبر مجموعة مراقبة وطنية إلى مسائل تقنية وإخلالات بسيطة، غير أنها ذكرت بأن الاقتراع كان على وجه العموم منظمًا. وأثرت أعمال العنف والتهديدات الواسعة النطاق على كل من المرشحين والناخبين ومسؤولي الانتخابات ومواد الانتخاب في 24 مركزا للاقتراع، وعلى وجه الخصوص في سبها، والزاوية، وأوباري، وسرت، وبنغازي، ودرنة. وظلّ أحد عشر مقعدا شاغرا بسبب مقاطعة الأمازيغ لعملية تسجيل المرشحين والتصويت والعنف في عدد من مراكز الاقتراع مما حال دون إجراء تصويت نهائي.

تدعو خطة عمل الأمم المتحدة في ليبيا، التي أعلنها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غسان سلامة في 20 سبتمبر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في عام 2018. وفي حين أنه لم يتم تحديد موعد للانتخابات بدقة، فقد شرعت المفوضية العليا للانتخابات في شهر ديسمبر في تسجيل الناخبين وانخرطت في توسيع عدد مراكز التسجيل في جميع أنحاء البلاد لزيادة وصول الناخبين.

وعين الجيش الوطني الليبي شخصيات عسكرية على رأس البلديات في بعض المناطق التي يسيطر عليها.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: انتشرت الأحزاب السياسية بعد الثورة، على الرغم من أنّ التجاذبات السياسية بين قادة الأحزاب التي اتسمت بالتناحر الداخلي قد أعاقت تقدّم الحكومة في مجال الأولويات التشريعية والانتخابية. ووسط انعدام الأمن المتزايد، انصبّ الغضب العام على أحزاب سياسية معينة اعتُبرت بأنها تسهم في زعزعة الاستقرار. وفي عام 2013 حظر قانون العزل السياسي أولئك الذين كانوا يتولّون مناصب معيّنة في نظام القذافي ما بين 1969 و 2011 من تولّي مناصب في الإدارات الحكومية. وقد انتقد المراقبون القانون على نطاق واسع بسبب نطاقه الواسع جدا والسلطة التقديرية الواسعة الممنوحة للجنة قانون العزل السياسي لتحديد الأشخاص الذين يجب إبعادهم عن شغل المناصب.

وينص القانون الانتخابي على تمثيل المرأة في مجلس النواب؛ وقد خصّص القانون للمرأة 32 مقعدا من جملة 200 مقعد في البرلمان. وهناك الآن 21 امرأة نائبة في مجلس النواب.

القسم الرابع: الفساد وغياب الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية بحق المسؤولين المُدانين بالفساد. إلا أنّ الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعّال، وأفادت تقارير بتورّط المسؤولين في ممارسات فساد مع الإفلات من العقاب. ووردت تقارير عديدة عن الفساد الحكومي خلال السنة ولكن، وكما هو الحال في عام 2016، لم تجرِ أيّ تحقيقات أو ملاحقات قضائية كبيرة بالخصوص.

ينص الإعلان الدستوري على أنّ الحكومة يجب أن تضمن توزيعاً عادلاً للثروة الوطنية بين المواطنين والمدن والمناطق. وعملت الحكومة جاهدة لتحقيق اللامركزية في توزيع الثروة النفطية وتوصيل الخدمات من خلال هياكل الإدارة الجهوية والمحلية. وكانت هناك مزاعم بأنّ المسؤولين في الحكومة المؤقتة قدّموا خطابات اعتماد مزوّرة للاستيلاء على أموال الدولة.

الفساد: أدى بطء التقدّم في تنفيذ التشريعات الخاصة باللامركزية، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية وتوزيع الأموال الحكومية، إلى اتهامات بالفساد ومطالبات بمزيد من الشفافية. ولم ترد تقارير عن اجتماعات أو إجراءات اتخذتها لجنة مكافحة الفساد في قطاع النفط، والتي سُكّلت في عام 2014 للتحقيق في وسائل الفساد المالي والإداري في صناعة النفط.

كشف الذمّة المالية: لا توجد قوانين أو لوائح أو مدونات قواعد سلوك تقتضي من المسؤولين المعيّنين أو المنتخبين تقديم كشوفات بالذمّة المالية.

القسم الخامس: موقف الحكومة من التحقيق الدولي وغير الحكومي في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

على الرغم من أنّ الحكومة لم تقيّد عمل منظمات حقوق الإنسان، فقد كانت غير قادرة على حماية المنظمات من أعمال العنف التي غالباً ما تستهدف النشطاء على وجه التحديد. واجهت منظمات حقوق الإنسان صعوبات في أداء عملها.

في تقريرها الصادر في 27 يوليو، زعمت منظمة هيومن رايتس ووتش أنّ المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمدونين في وسائل الإعلام الاجتماعية واجهت تهديدات مستمرة بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والاعتقال والتهديدات والمضايقات والاختفاء القسري من قبل الجماعات المسلحة، وبعضها كان تابعاً لحكومة الوفاق الوطني.

أدانت الحكومة علناً انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك ادعاءات إساءة معاملة المهاجرين والاتجار بالبشر (انظر القسم: 2. د).

الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية:

لم تمتثل الحكومة أيضا لأوامر محكمة الجنايات الدولية لنقل سيف الإسلام القذافي المشتبه بصلووعه في جرائم حرب من ليبيا وتسليمه لاختصاص محكمة الجنايات الدولية بغرض محاكمته. وتعلّلت بعدم قدرتها على الوصول إليه. وادّعت الحكومة أنّها لم تتمكن من تسلّم القذافي من قوات ميليشيات الزنتان، وتعلّلت بعدم قدرتها على الحصول على أدلة ولا سيّما من الشهود الذين تعرّضوا للتعذيب على أيدي الميليشيات أثناء فترة اعتقالهم؛ أو تعيين محامي دفاع. وفي عام 2014، أعلنت محكمة الجنايات الدولية أنّها أحالت ملف البلد إلى مجلس الأمن الدولي لانتهاكها التزاما بنقل سيف الإسلام القذافي لغرض المحاكمة. وفي يوليو 2015، أصدرت محكمة طرابلس حكما بالإعدام على سيف الإسلام، ولكن في فصل الصيف، أفادت تقارير بأنّ الميليشيات المتمركزة في الزنتان والتي تحتجز سيف الإسلام القذافي قد أطلقت سراحه من السجن. وفي شهر أغسطس أصدرت محكمة الجنايات الدولية مذكرة اعتقال بحق محمود الورفلي ضابط في الجيش الوطني الليبي (انظر القسم 1. ز)

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان: تعرّض المدافعون عن حقوق الإنسان لتهديدات وأخطار متواصلة. ولم يكن بمقدور المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان -المعترف بها من الأمم المتحدة- العمل في البلاد بسبب المخاوف الأمنية. وأبقى المجلس على نشاط دولي محدود مع منظمات أخرى لحقوق الإنسان في تونس ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ولا يملك سوى تواجد محدود في طرابلس. وكانت قدرته على الدفاع عن حقوق الإنسان والتحقيق في الانتهاكات المزعومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير غير واضحة.

أصدرت الحكومة السابقة قانون العدالة الانتقالية في عام 2013 (انظر القسم 1. هـ)، ممّا وضع إطارا قانونيا لتعزيز السلم الأهلية وتحقيق العدالة، وتعويض الضحايا، وتيسير المصالحة الوطنية. كما أنشأ القانون كذلك لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة مكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة والإبلاغ عنها، سواء كانت قد حدثت في ظل نظام القذافي أو أثناء الثورة. ولم يكن هناك أي نشاط معروف للجنة خلال العام. أنشأت المنظمات الدولية بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج عدالة انتقالية في جميع أنحاء البلاد على المستويين الوطني والجهوي.

القسم السادس: التمييز والإساءات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف المنزلي: يجرم القانون الاغتصاب ولكنه لا يتطرق إلى اغتصاب الزوج لزوجته. ويحظر الإعلان الدستوري العنف المنزلي، ولكنه لم يتضمن إشارة إلى العقوبات بسبب العنف ضد المرأة.

وبموجب القانون، ولتجنّب عقوبة السجن لمدة 25 عاما عند الإدانة بالاغتصاب، يكون أمام المعتصب خيار الزواج من الضحية- شرط موافقة أسرتها- وبغض النظر عن رغبتها. ووفقا للبعثة الأممية للدعم في ليبيا فإن حالات الزواج القسري لضحايا الاغتصاب بمغتصبيهنّ باعترابه وسيلة لتجنّب الإجراءات الجنائية لا تزال نادرة. وفي السنوات السابقة كانت ضحايا جرائم الاغتصاب اللواتي لا يمكن لهنّ توفير أدلة إثبات كافية بمعايير عالية بأنهنّ تعرّضن لحادث اغتصاب يواجهن اتهامات محتملة بارتكاب الزنا.

ولا توجد إحصاءات موثوقة عن مدى انتشار العنف الأسري خلال العام. وساهمت الحواجز الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك تردد الشرطة والقضاء في اتخاذ الإجراءات اللازمة، في عدم تطبيق الحكومة للقوانين على نحو فعّال.

ختان الإناث (بتر/ تشويه الأعضاء التناسلية للإناث): لم تتوفّر معلومات حول وجود تشريعات تتعلق بختان الإناث.

التحرش الجنسي: يجرم القانون التحرش الجنسي، ولكن لم ترد تقارير عن كيفية إنفاذ هذا القانون أو ما إذا قد تمّ تطبيقه. ووفقا لمنظمات المجتمع المدني، كان هناك انتشار واسع للتحرش بالنساء وترهيبهنّ من قبل الميليشيات والمتطرفين، بما في ذلك اتهامهنّ بتوخي سلوك "غير إسلامي".

الإكراه في التنظيم العائلي: لم ترد أي تقارير عن الإجهاض بالإكراه أو التعقيم غير الطوعي أو غيره من أساليب التحكم في التنظيم العائلي بالإكراه. وتوجد تقديرات حول الوفيات بين الأمهات وانتشار وسائل منع الحمل على الرابط: www.who.int/reproductivehealth/publications/monitoring/maternal-mortality-2015/en

التمييز: ينص الإعلان الدستوري على أنّ المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق المدنية والسياسية ويتمتعون بنفس الفرص في جميع المجالات دون تمييز على أساس الجنس. وفي ظلّ انعدام تنفيذ التشريعات، والعمل بإمكانيات محدودة، لم تتمكن الحكومة من تطبيق تلك التشريعات على نحو فعّال.

وتعرّضت النساء لأشكال اجتماعية من التمييز، ممّا أثر على قدرتهنّ على الحصول على فرص العمل، ووجودهنّ في مكان العمل، وقدرتهنّ على التنقل وممارسة الحرية الشخصية. وعلى الرغم من أنّ القانون يحظر التمييز على أساس الجنس، فإنّ التمييز الثقافي والاقتصادي والاجتماعي ضدّ المرأة موجود على نطاق واسع. وتخضع الشؤون العائلية ومن ضمنها مسائل الميراث والطلاق والحق في التملك لأحكام الشريعة. وفي حين أنّ القانون المدني يفرض تكافؤ الحقوق في الميراث، إلا أنّ غالبا ما كانت المرأة تحصل على نصيب أقلّ من الإرث نتيجة للتفسيرات الشرعية التي تفضّل الرجال.

في 16 فبراير، أصدر قائد الجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، والحاكم العسكري للمنطقة التي تمتد من درنة إلى بن جواد، عبد الرزاق الناظوري، أمرا يطالب النساء اللواتي يرغبن في السفر إلى الخارج برا وجوا وبحرا أن يرافقهنّ مُحرم. وفي 23 فبراير، ألغى الناظوري الأمر ووسع نطاق القيود المفروضة على السفر لتشمل الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 45 سنة. وأصدر المجلس الرئاسي بيانا ردا على ذلك الإجراء يدين فيه حظر السفر ويعلن أنّه ينتهك حقوق المواطنين الليبيين والحقوق المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي، والإعلان الدستوري الليبي، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

الأطفال

تسجيل المواليد: بموجب القانون، يستمدّ الأطفال جنسيتهم فقط من أب مواطن. ولم تتمكّن النساء المواطنات لوحدهنّ من نقل الجنسية إلى أبنائهنّ. ولا تسمح قوانين الجنسية في البلاد للمواطنات المتزوجات من مواطنين أجانب من نقل جنسيتهنّ إلى أطفالهنّ. غير أنّ القانون يسمح للمواطنات بنقل جنسيتهن لأطفالهن في ظروف معيّنة، مثلما في الحالات التي يكون فيها الأب مجهولا، أو عديم الجنسية، أو من جنسية مجهولة أو لعدم إمكانية إثبات البنوة. وهناك أيضا أحكام تنظّم التجنيس لغير المواطنين.

التعليم: تسبّب الصراع الدائر في تعطيل السنة الدراسية لآلاف الطلاب في جميع أنحاء البلاد. وظلّت العديد من المدارس فارغة بسبب عدم وجود مواد أو الأضرار أو المخاوف الأمنية.

الزواج المبكر والقسري: الحدّ الأدنى لسن الزواج هو 18 عاما للرجال والنساء، غير أنّه يجوز للقضاة منح تصريح بالزواج لمن هم دون سنّ 18 عاما.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لم تتوفّر معلومات عن قوانين تحظر أو عقوبات تردع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، أو تحظر إنتاج مواد إباحية تصوّر الأطفال. ولم تتوفّر أي معلومات بشأن قوانين تنظم

السنّ الأدنى لممارسة الجنس بالتراضي. ووفقاً لليونيسف، 80,000 طفلاً من المشردين داخلياً والأطفال المهاجرين في البلاد معرّضين بشكل خاص للإيذاء والاستغلال، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز.

عمليات الاختطاف الدولية للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. وللحصول على معلومات يُرجى الاطلاع على تقرير وزارة الخارجية السنوي بخصوص الاختطاف الدولي للأطفال من طرف أولياء الأمور على الرابط: travel.state.gov/content/childabduction/en/legal/compliance.html

معاداة السامية

غادر معظم السكان اليهود البلاد ما بين عامي 1948 و 1967. ويُقال أنّ بعض العائلات اليهودية بقيت، ولكن لم تتوفّر تقديرات بأعدادهم. ولم ترد تقارير تفيد بوقوع أعمال معادية للسامية خلال العام.

الاتجار بالأشخاص

يُرجى الاطلاع على تقرير وزارة الخارجية الخاص بالاتجار بالبشر على الموقع: www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يعرض الإعلان الدستوري لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التنصيص على ضرورة توفير مساعدات نقدية وغيرها من المساعدات الاجتماعية من أجل "حماية" الأشخاص ذوي "الاحتياجات الخاصة" فيما يتعلق بالعمل والتعليم والحصول على الرعاية الصحية، وتوفير سائر الخدمات الحكومية الأخرى، ولكنّه لا يحظر صراحة التمييز. ولم تطبّق الحكومة هذه الأحكام على نحو فعّال.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

شكّل المسلمون الناطقون بالعربية، من أصول مختلطة من العرب والأمازيغ نحو 97 في المئة من السكان. والمكونات الثقافية الرئيسية القائمة على أساس لغوي هي الأمازيغية والطوارق والتبو. وتتكوّن أغلب هذه المكونات من المسلمين السنّة، ولكنهم عبّروا عن انتمائهم إلى تراثهم الثقافي واللغوي الخاص بهم بدلاً من التقاليد العربية.

تعترف الحكومة رسمياً بلغات الأمازيغ والطوارق والتبو وتسمح بتدريسها في المدارس. ومع ذلك ظلت اللغة نقطة خلاف، ويظل مدى تطبيق الحكومة لهذا الاعتراف غير واضح.

واجهت الأقليات الإثنية ضروباً من التمييز المجتمعي والعنف. وكان التمييز العنصري ضدّ المواطنين ذوي البشرة الداكنة موجوداً، بما في ذلك ضدّ أولئك الذين تعود أصولهم لجنوب الصحراء الكبرى. وفي كثير من الأحيان ميّز المسؤولون الحكوميون والصحفيون بين السكّان "الموالين" و"الأجانب" من التبو والطوارق في الجنوب، وناصروا فكرة إبعاد الأقليات المرتبطة بالخصوم السياسيين على أساس أنّهم ليسوا "ليبيين" حقيقيين. وتلقّى عدد من أفراد مجتمعي التبو والطوارق خدمات متدنية أو لم يحصلوا على أي خدمات من البلديات، ولم يتمتعوا بأرقام هوية وطنية، (وبالتالي لم يكن بمقدورهم الحصول على فرص العمل) وواجهوا تمييزاً اجتماعياً واسع النطاق.

أعمال العنف والتمييز وغيرها من الانتهاكات على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسية

ظلت أوضاع ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين جنسياً وذوي الجنس المختلط غير قانونية واستمر التمييز الرسمي والمجتمعي ضدّ هؤلاء الأشخاص. وتعاقب ممارسة الجنس المثلي بأحكام بالسجن من ثلاث إلى خمس سنوات. وينص القانون على معاقبة كلا الطرفين.

لم يتوقّف سوى قدر ضئيل من المعلومات عن التمييز القائم على أساس الميول الجنسية أو الهوية الجنسية في مجالات التوظيف أو السكن أو الحصول على التعليم، أو الرعاية الصحية. ولاحظ المراقبون أنّ التهديد بعنف محتمل أو الإساءة ربّما يكون سبباً في تخويف الأشخاص الذين يبلغون عن مثل هذا التمييز.

وتفيد تقارير بوجود العنف الجسدي والتحرّش، والابتزاز على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسية. وكثيراً ما قامت الميليشيات مقام شرطي الآداب في المجتمعات المحلية لفرض الامتثال لفهم قادة الميليشيات للسلوك "الإسلامي"، وضايقت وهدّدت الأفراد الذين يُعتقد أنّ لديهم ميولاً جنسية مثلية وثنائية والمتحولين إلى جنس آخر وذوي الجنس المختلط وهدّدت أسرهم، مع الإفلات من العقاب.

وصمة العار المجتمعية بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)

لم ترد أي معلومات حول وقوع عنف مجتمعي تجاه الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. ووردت تقارير مفادها أنّ الحكومة منعت الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز من الزواج. وأفادت تقارير بأنّ الحكومة عزلت المعتقلين الذين يشتبه بإصابتهم بفيروس نقص

المناعة البشرية / الإيدز عن بقية المحتجزين، وفي كثير من الأحيان في أماكن مكتظة، وكانوا آخر من يتلقَى العلاج الطبي.

القسم السابع: حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والحق في التفاوض الجماعي

لا يكفل القانون حق العمال في تكوين نقابات مستقلة والانضمام إليها، غير أنه يكفل حق العمّال في التفاوض الجماعي. وتنفيذ إضرابات قانونية، مع فرض قيود كبيرة. ولا يحظر القانون التمييز ضدّ النقابات ولا يفرض إعادة العمال إلى عملهم بسبب نشاطهم النقابي. ووفقا للقانون فإنّ العمال بالقطاع الرسمي هم تلقائيا أعضاء في الاتحاد العام لنقابات العمّال، على الرغم من إمكانية انسحابهم من النقابة في حال اختاروا ذلك. وتقتصر عضوية النقابة فقط على المواطنين، ولا تسمح اللوائح التنظيمية للعمال الأجانب بتشكيل نقابة.

وقد حدّت القدرات المحدودة للحكومة المركزية من قدرتها على فرض قوانين العمل المعمول بها. كما تسبّب شرط توافق جميع الاتفاقات الجماعية مع "المصلحة الاقتصادية الوطنية" في الحدّ من القدرة على التفاوض الجماعي. ولا يجوز للعمال الدعوة للإضرابات إلاّ بعد استنفاد جميع إجراءات التوفيق والتحكيم. ويجوز للحكومة أو أحد الأطراف طلب تحكيم إجباري، الأمر الذي يفرض قيودا مشددة على الإضرابات. وللحكومة حق تحديد وخفض المرتبات دون التشاور مع العمّال.

ونظّم الموظفون إضرابات ومقاطعات واعتصامات عفوية في عدد من أماكن العمل. ولم يمنع أي إجراء حكومي الإضرابات العمالية أو يُعيقها، وعادة ما كانت المدفوعات الحكومية لقادة الإضراب تؤدّي إلى إنهاء تلك الأعمال الاحتجاجية.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري. ومع ذلك، لم تطبّق الحكومة تماما القوانين المعمول بها وذلك بسبب محدودية قدراتها. وكانت الموارد وعمليات التفتيش والعقوبات بسبب الانتهاكات غير كافية لردع المخالفين. وفي حين فرّ العديد من العمال الأجانب من البلاد بسبب استمرار الصراع الدائر، كانت هناك تقارير عن عمّال أجانب يتعرّضون لظروف تدلّ على العمل القسري، وخاصة بالنسبة للمهاجرين الأجانب الذين يعبرون البلاد في طريقهم إلى أوروبا. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، أخضعت الميليشيات

والجماعات المسلحة المهاجرين للعمل القسري والاتجار في مخيمات النازحين ومراكز العبور التي كانوا يسيطرون عليها.

وفي بعض الأحيان قام أرباب العمل في القطاع الخاص باستغلال المهاجرين المحتجزين في السجون ومراكز الاعتقال للقيام بالعمل القسري (السخرة) في المزارع أو مواقع البناء، وعندما ينتهي العمل أو تنتهي حاجة أرباب العمل إليهم يعيدونهم إلى مراكز الاحتجاز.

منعت الجماعات المسلحة الأجانب العاملين في مجال الرعاية الصحية من مغادرة مناطق النزاع مثل بنغازي وأجبروا هؤلاء العمّال على العمل بدون أجر في ظروف خطيرة.

انظر أيضا تقرير وزارة الخارجية حول الاتجار بالبشر على الرابط: www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/

ج. حظر عمل الأطفال والسّن الأدنى للتشغيل

يحظر القانون تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة إلا إذا كان العمل شكلا من أشكال التدريب المهني. ولم يتضح ما إذا كانت هنالك عمالة أطفال. ولم تتوفر معلومات فيما إذا كان القانون يحدّد ساعات العمل أو يفرض قيودا تتعلّق بالصحة والسلامة المهنية للأطفال.

د. التمييز في مجال العمل والمهن

يكفل الإعلان الدستوري حق العمل لكل مواطن ويحظر أي شكل من أشكال التمييز على أساس الدين أو العرق أو الانتماء السياسي أو اللغوي أو الحسب أو النسب أو الوضع الاجتماعي، أو الولاء القبلي أو الجهوي أو العائلي. ولا يحظر القانون التمييز على أساس السن أو الجنس أو الإعاقة أو الميول الجنسيّة و / أو الهوية الجنسانية (الجندر)، أو الحالة الاجتماعية، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، أو وجود أمراض معدية أخرى. ولا يحظر القانون تحديدا التمييز بشأن العمل أو المهنة.

وأدت محدودية قدرات الحكومة المركزية إلى تقييد قدرتها على إنفاذ القوانين المعمول بها. ومن المرجّح وقوع حوادث تمييز بكافة أشكاله المذكورة أعلاه.

واجهت النساء التمييز في مكان العمل. وأفاد المراقبون بأنّ السلطات حالت دون توظيف النساء لشغل وظائف في الخدمة المدنية وفي مهن محدّدة كانت تحتلّها سابقا، مثل إدارة المدرسة. وأفادوا بوقوع ضغوط اجتماعية مستمرّة على النساء لترك مكان العمل، وخاصة في المهن رفيعة المستوى مثل الصحافة وإنفاذ

القانون. وفي المناطق الريفية قيّد التمييز المجتمعي حرية المرأة في التنقل، بما في ذلك إلى وجهات محلية، وأضعف قدرتها على الاضطلاع بدور نشط في مكان العمل.

هـ. ظروف العمل المقبولة

يحدّد القانون ساعات العمل الأسبوعية بـ 40 ساعة، وساعات العمل القياسية واللوائح التي تنظّم نوبات العمل الليلي، وإجراءات الفصل ومتطلبات التدريب. ولا يحظر القانون على وجه التحديد العمل الإضافي الإلزامي لساعات طويلة. وكان الحد الأدنى للأجور 450 دينار شهريا (أي 328 دولارا وفقا لسعر الصرف الرسمي). ولا يوجد تحديد مستوى رسمي للأجر الأدنى.

كما يحدّد القانون معايير الصحة والسلامة المهنية، ويكفل القانون للعمال الحق في رفع قضاياهم أمام المحاكم بشأن انتهاك هذه المعايير. كما تسبّبت محدودية قدرات الحكومة المركزية في تقييد قدرتها على إنفاذ التشريعات الخاصة بالأجور، ومعايير الصحة والسلامة المهنية.

حاولت بعض القطاعات الصناعية، مثل قطاع البترول، الحفاظ على المعايير التي وضعتها الشركات الأجنبية. ولم تتوافر أيّ معلومات عن استمرار عمليات التفتيش خلال العام. وتُعتبر وزارة العمل هي المسؤولة عن الشواغل المتعلقة بالسلامة المهنية والصحة، غير أنّه لم تتوافر معلومات عن الإنفاذ والامتثال.

لم تتوفّر أية أرقام دقيقة حديثة عن أعداد العمّال الأجانب. وقد غادر العديد من العمّال الأجانب، وخاصة في قطاع الصحة، البلاد بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار والمخاوف الأمنية.